



2026/10/5

حذف الأصفار وهم الاستهلاك

**ميل استهلاكي يفوق الاكتناز... قراءة من منظور السيكلوجيا الاقتصادية
في الاقتصاد العراقي الهش**

د. سلام جبار

● تحليلات



حذف الأصفار ووهم الاستهلاك: ميلٌ استهلاكيٌّ يفوق الاكتناز... قراءة من منظور السيكولوجيا الاقتصادية في الاقتصاد العراقي الهش

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. سلام جبار / باحث اقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

غالباً ما تلجأ الدول، في إطار خطط اقتصادية تكميلية وطويلة الأمد، إلى سياسة حذف الأصفار من العملة (Dropping Zeros) بوصفها إحدى الأدوات النقدية والمالية التي يمكن توظيفها ضمن رؤية تنموية شاملة. ولا تهدف هذه الخطوة، في جوهرها، إلى إضافة ثروة حقيقية إلى الاقتصاد الوطني أو زيادة موارده الفعلية، بقدر ما تمثل إجراءً نقدياً وحسابياً يهدف إلى إعادة تنظيم القيم الاسمية للعملة وتسهيل التعاملات المالية. كما قد تترتب عليها انعكاسات نفسية وسلوكية لدى مختلف الفئات المجتمعية، ولا سيما في أنماط الاستهلاك والادخار والاستثمار، بما قد يؤثر في سلوك المتعاملين مع العملة وفي حركة النشاط الاقتصادي بصورة عامة.

تتردد في الأصداء حالياً متبنيات رسمية تتحدث عن نوايا حكومية صوب استبدال العملة، تهدف كإجراء إلى سحب الخزين المالي المكتنز (Hoarding Money)، والتي تكون بشكل أصول عقيمة، ويقدرها البعض بحدود 90 تريليون دينار خارج التداول، في حين أن الدورة الفعلية للمال بحدود 27 تريليون دينار عراقي¹، وهذا يؤثر ضعفاً في دورة الدخل المحلية، تؤثر على مستويات التشغيل، وتطوير الأعمال، وبالنتيجة ركود السوق، وضعف التداول، وبالنتيجة تضاعف فاعلية الدورة الاقتصادية للسوق، يقابلها شح في القدرة الحكومية على توجيه المزيد من النفقات.

وغالباً ما تشير العملة إلى قوة السوق، والأعمال، والسياسات، وبالنتيجة الاقتصاد القومي، فمثلاً، ومن الناحية السلوكية والنفسية، فإن وجود العملات المعدنية في أي اقتصاد ما يمثل مصدراً من مصادر الثقة النقدية والمالية، كما أنه يُعد دليلاً على ثبات مستويات التضخم

1 * . تشير التقديرات والبيانات المتاحة إلى أن المعروض النقدي الكلي (النقد السائل) بحدود 127 تريليون دينار عراقي، وإن %9-80 من هذا المعروض مكتنز، مما يؤثر من الناحية الاقتصادية إلى ضعف اليات الإنفاق الحكومي في تعزيز دورة الدخل المحلية، وتراجع الثقة بين السكان بالنظام المالي، وفشل الشمول المالي والنظام المصرفي في استقطاب هذه الأموال، مما يعكس في المحصلة ضعف الثقة وتراجع الوعي المصرفي. (البنك المركزي العراقي)

عند نسب معقولة، وهذه العملات النقدية، على الرغم من كونها تمثل أجزاء صغيرة من النقد (Coins)، إلا أنها:

العملات المعدنية: (Coins) تمثل عنصراً أساسياً من عناصر النقد العام، وهي تدعم الثقة العامة في النظام النقدي للدولة، بل إن المستثمرين الأجانب غالباً ما يرهنون استخدام العملة المحلية بالتداول تبعاً لتداول العملات النقدية في الأسواق المحلية واستقرارها، وإن استقرار هذه الوحدات الأصغر يمثل معطى على صلابة النظام النقدي.

تبعاً إلى الصورة الراهنة، وإدراكاً للأزمات الاقتصادية الكامنة في العراق، لا يُتوقع أن تكون هناك خطة تنمية سابقة تدفع نحو استبدال العملة، كما حصل مع تركيا في عام 2005، والتي حذفت أربعة أصفار من عملتها بنية إطلاق خطة تنمية لرفع مستوى التشغيل، فنكون أمام حالة تُسمّى:

التضخم المنضبط المدفوع بالنمو (Growth-driven Fixed Inflation)، وهذا النوع من الإجراءات تكون سابقته بنية تحتية مادية ملموسة، وتنظيم أعلى للأسواق، وعوامل إنتاج قابلة إلى الزيادة ورفع التشغيل. عندها يمكن الخوض في هذا الإجراء كأداة متممة لخطوات سابقة دافعة للنمو، كونه سيحفز الاستهلاك المستقر، ويحقق الاستقرار في الدين العام، ويشجع استثمارات الشركات المحلية والأجنبية في الحالة العراقية، فالظرف والتوقيت لا يسمحان بهذا الإجراء، ومحصلته، إذا ما تم اللجوء إلى هذا الخيار، أن يدفع إلى:

- فقدان الثقة بالتداول المالي والسوقي للعملة الوطنية، يقود إلى مزيد من التراجع للدينار العراقي في دورة الدخل المحلية.

- إحلال العملات الوسيطة في التعاملات اليومية مقابل تراجع العملة الوطنية - الدينار العراقي - بالتداول.
 - قفزة بأسعار العملات الأجنبية، أولها الدولار الأمريكي، بفعل الطلب الفعال في تعويض قيمة ما موجود في دورة الدخل، وينسحب الأمر إلى ارتفاع أسعار المعادن الثمينة - على رأسها الذهب وحتى الفضة - كآلية للتعويض عن الأموال المكتنزة.
 - جمود في التعاملات اليومية بالدينار العراقي في التعاقدات السوقية، منها الضمانات والتعاقدات في القطاع الخاص، وبالنتيجة تحاشي التعاقدات بالدينار العراقي، خصوصاً العقود المكتوبة متوسطة وطويلة الأجل، وهذا ينسحب أيضاً على المستثمرين الأجانب (انعدام الثقة بين البائعين والمشتريين).
 - تآكل في الثقة المصرفية، ستؤثر هذه العملية على الأموال المودعة في النظام المصرفي، وسيحيل مجموعة الأفراد والشركات والفاعلين إلى التهافت المصرفي (Banking Rush) لضمان سحب الودائع بفعل تراجع قيمة الدينار العراقي.
 - والأهم من ذلك، ستقود هذه العوامل إلى تراجع قيمة العملة الجديدة في التداول والإقبال، وسيوازي ذلك ارتفاع نسبة الفئات الهشة والفقيرة في الاقتصاد، خصوصاً من سكان المناطق الريفية، وأطراف الحضر، ومراكز المدن.
- في المقابل، قد تجد الحكومة نفسها أمام موقف لحساب أفضل أسوأ السيناريوهات (The Best Worst-Case Scenarios)، فالبلاد تطفو على أزمات متعددة، والأدوات والحلول محدودة، علماً أن محدودية الأدوات النقدية والمالية لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية ناتجة بالدرجة الأساس من انعدام فرص التنويع، مما يحدّ ويحجم القدرات في تبني العلاجات المناسبة. وفقاً إلى ذلك، لا توجد خطة اقتصادية

توسعية، ولا توجد خطوات تنموية سابقة وفقاً إلى رؤية اقتصادية تقضي إلى استبدال العملة من أجل ضخ عملة جديدة إلى السوق، كما أن الدورة الاقتصادية متعثرة وتقلص بشكل دوري بفعل مشبّطات الأحادية الاقتصادية، إلى جانب سياسات الاكتناز والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية... يُفهم تبعاً إلى ذلك أن حذف الأصفار سيكون الهدف منه:

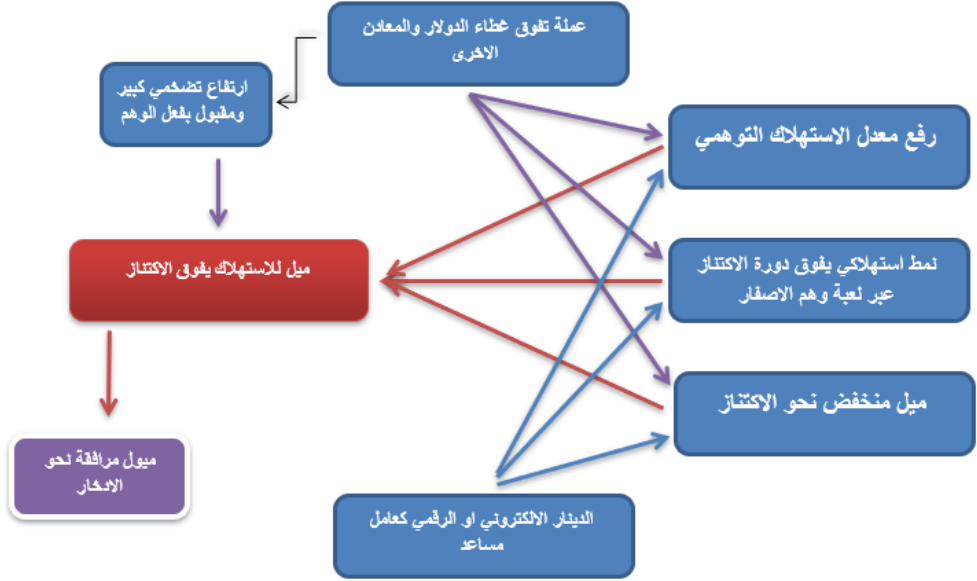
- عملة تفوق غطاء الدولار: ضخ كمية كبيرة من النقد المطبوع (العملة العراقية الجديدة) تفوق الغطاء النقدي من العملات الأجنبية والمعادن الثمينة، وهذا الإجراء يمكن اتباعه كخيار توهمي (Illusory Choice) غير مُفصح عنه، ومن دون خلق التأثير السلبي على حركة السوق الذي يمكن، إذا ما تم الإفصاح عنه، أن يقود إلى تضخم حاد في أسعار المستهلك قد يفوق 25%-45% من النسب الحالية للتضخم، لذلك لن يكون هذا الخيار قابلاً إلى الإفصاح.
- رفع معدل الاستهلاك التوهمي (الأسعار تبدو منخفضة بشكل كبير عن السابق): النقطة الأهم هي رفع معدل الاستهلاك (Consumption Illusion) من خلال وهم النقود، وتشير التجارب إلى أن هنالك علاقة طردية بين الاستهلاك وكمية الأصفار في العملة، بمعنى أنه كلما ازدادت الأصفار، كلما كان هنالك ميل أكبر نحو تقليل الاستهلاك، وتضعف الرغبة في الإنفاق، وهذا ما حصل في العراق، فالدورة الاقتصادية لا تشجع على الاستهلاك، وإنما تدفع إلى الاكتناز بفعل عوامل متعددة، من بينها حجم الأصفار في العملة.
- نمط استهلاكي يفوق دورة الاكتناز: في علم الاقتصاد، يُنظر إلى الاستهلاك على أنه نمط اقتصادي أكثر فاعلية وتأثيراً في الاقتصاد من الاكتناز؛ بمعنى أن دورة الاستهلاك تمثل محركاً أساسياً للنشاط الاقتصادي وعجلة الإنتاج. لذلك،

يُرجَّح الادخار (Investment) على الاستهلاك (Consumption)، كما يُرجَّح الاستهلاك على الاكتناز (Hoarding)، إذ بينما يعمل الاكتناز على إخماد الدورة الاقتصادية وكبح سرعتها، مما يؤدي إلى الركود، فإن تعظيم معامل الاستهلاك يمثل بحد ذاته نجاحاً في الحالة العراقية. وهنا، لم تعد الأولوية سحب الأموال وجذبها إلى المصارف بقدر ما تتمثل في تنشيط الدورة الاقتصادية، وهذا يحصل من خلال وهم الأصفار، بمعنى أنك عندما تتفق 100,000 دينار على شراء سلع استهلاكية معينة، فإنك ستتفق 100 دينار لشراء الكمية نفسها، حينها ستشعر وكأن الأسعار انخفضت، فترتفع الميول إلى الاستهلاك.

- ميل منخفض نحو الاكتناز: في مقابل ارتفاع الميل الحدي نحو الاستهلاك، سينخفض الدافع نحو الاكتناز، وهذه العملية أيضاً توهمية بقدر وجود الأصفار، فالمواطن سيشعر أن الأموال المتبقية ليست بالقدر المستحق للاكتناز، فبدلاً من أن كان يرى أن مبلغ 250,000 دينار يستحق الاكتناز، حينها سيجد أن 250 ديناراً ليست مبلغاً محفزاً إلى الاكتناز.

- استخدام الدينار الإلكتروني – الرقمي، وكإجراء مستدام على أفق زمني بعيد، ومن أجل سهولة التتبع، وضمان عدم حصول الاكتناز مرة أخرى، يتم اللجوء إلى استخدام الدينار الإلكتروني أو الرقمي كطريقة تعمل على إدماج العملة المحلية بالعملات الدولية، وتحفز إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية.

شكل (1) حذف الازفرار من أجل تعزيز دورة الاستهلاك بدلاً من الاكتناز في العراق



المصدر: من إعداد الكاتب بناءً على معطيات التحليل السابق

عملياً، يشير الاقتصاديون إلى أن العملة، على غرار اللغة، يتم التعامل معها من دون تفكير، وإنما تبعاً للصورة النمطية المتولدة، وتنصب ذهنياً في التعاملات بناءً على الشكل واللون والحجم والعدد. ولذلك، يقيس البعض الرفاه تبعاً للعملة الورقية المتحصلة، بدلاً من الرقم المكافئ إذا كانت مجموعة من الأوراق النقدية. ولذلك، تقلل الأرقام الصغيرة والبسيطة من الإجهاد الذهني والفكري المصاحب لحساب المبالغ الكبيرة، وغالباً ما يتمكن الأفراد من معالجة فواتير المشتريات وحساب الأجور بسرعة أكبر عند التعامل مع أرقام أحادية صغيرة، بدلاً من أن تكون بالملايين، وهذا يرتبط بالعامل النفسي.

عندها تصبح العمليات التجارية اليومية أكثر سلاسة وسرعة، إذ يقل عدد الأوراق النقدية التي يجب عدّها. ولعل الأهم من ذلك أن إعادة تحديد فئات العملة تنطوي على دلالة

نفسية، خصوصاً لدى أولئك الذين يربطون خطأً بين قوة العملة ومثانة الاقتصاد، إذ يرى بعض الخبراء أن هذه الخطوة قد تبعث الطمأنينة في نفوس الناس بأن التضخم أصبح تحت السيطرة، وأن الاقتصاد وصل إلى مرحلة التعافي الكلية، إذا ما ربطنا الأمر بالانطباعات المتوارثة عن قوة الدينار العراقي الذي كان يساوي 3 دولارات إبان سبعينيات القرن الماضي. وتؤدي هذه العملية إلى تحفيز سلوك استهلاكي أكبر، مما يزيد من رغبة المستهلكين في الاستهلاك، وهو أمر يدفع إلى التوسع في الطلب وزيادة الأسعار، وصولاً إلى الحد الأقصى الذي يمكن للمستهلكين تقبله.

الحافز الاستثماري واستعادة الثقة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب:

حذف الأصفار يمثل إشارة للمستثمرين بأن البنك المركزي جاد في مكافحة التضخم، وتساهم هذه الرؤية في إعطاء انطباع بخفض توقعات التضخم لدى الجمهور، واستقرار العملة بهوامش سعرية مقبولة، مما يعزز الثقة في الاستقرار الاقتصادي. ولكن مثل هذه الخطوات تتنابها كوابح مهمة، منها حالة اليقين في الاقتصاد، ومقدار الخطط الاقتصادية المرافقة لعملية حذف الأصفار. ولكن أيضاً، من البديهي القول إن العامل الآخر المؤثر في قرارات الاستثمار هو حالة اللائقين التي تتناب المنطقة من الناحية الأمنية والسياسية، وتوقعات بانكماش النمو في جنوب شرق آسيا، وما يستتبعه من انكماش اقتصادي في مناطق أخرى من العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط.

كيف ينظر مجتمع الأعمال إلى حذف الأصفار؟

مجتمع الأعمال العراقي، على الرغم من كونه غير نشيط بدرجة كبيرة، إلا أنه، على عكس جمهور المستهلكين، يعي الضرورات من عدمها، ولذلك ينظر مجتمع الأعمال العراقي إلى أن الضرورات غير مبررة للقيام بهذه الخطوة في هذه اللحظة، إذ قد تتطوي على مخاطر،

نظراً لأن أسعار العديد من السلع لا تزال تُحدّد بمستوى الأسعار السائدة في السوق، والتي طُبعت عليها الاقتصاد العراقي، وإذا ما تم اختزال الألف إلى دينار واحد، ستصبح عملية تعديل الأسعار عند الفئات الصغيرة أمراً صعباً، وعندما ترتفع الأسعار قد يؤدي ذلك إلى آثار تضخمية.

استهلاك أعلى مقابل شعور بالقلق

أشرنا إلى أن الميول الاستهلاكية سترتفع كمحصلة سلوكية نفسية نتيجة الشعور بانخفاض الأسعار، أو أن الأموال بدون أصفار قد لا تستحق الادخار أو الاكتناز، وقد تنشط الدورة الاقتصادية تبعاً إلى ذلك، ولكن إذا ما ظهرت هذه الأموال فجأة في التداول، مع شعور بانخفاض القيم المالية، فقد يشعر الناس بأن قوتهم الشرائية قد انهارت بين عشية وضحاها، وهذا العامل قد يتفاقم مع الظروف الاقتصادية الكلية، منها اقتصاد وطني غير مستقر، والدخول في النمو السالب في الاقتصاد، واستمرار الدعم الموجه من البنك المركزي إلى الصادرات، ومخاطر ارتفاع التضخم إلى أكثر من 40%، إلى جانب الإخفاقات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مما يجعل حالة عدم اليقين تسود في الاقتصاد العراقي.

وإلى جانب ذلك، لا بد من أن يُنظر إلى الأمر من ناحية الإرهاق التشريعي والمداولات السياسية والقانونية والبرلمانية من أجل البت بتشريع حذف الأصفار، وتحديد العملة الجديدة، والدراسات النقدية والمالية المرافقة لهذه العملية. وهنا تبدأ مرحلة أخرى، وهي الاستعداد لسك النقود الجديدة، وإصدار الأنظمة واللوائح التي تتعلق بالأنظمة المالية من حيث المدفوعات والمستحقات، والضرائب، والرسوم، وأنظمة المحاسبة، والسجلات المحاسبية، والتكاليف المرتبطة بالتوعية الاجتماعية وإمكانية الوصول إلى المجتمعات الريفية، وتكاليف طباعة العملة الجديدة، والتخلص من العملة القديمة، ومن ثم تجدد موجات التضخم.²

هل حذف العملة ينشط سوق المضاربة؟

قد تنشأ حالات عدم يقين أخرى ذات صلة نتيجة لحذف الأصفار، إذ قد يشنّ التجار وأصحاب رؤوس الأموال هجمات مضاربة على العملة الجديدة حتى قبل طرحها للتداول، وقد تؤدي زيادة المضاربة هذه إلى انخفاض قيمة العملة، وهروب رؤوس الأموال، وتراجع التحويلات المالية من الخارج، وتزايد النفور من المخاطرة، وتبني المستثمرين لموقف الترقب والانتظار، مما يعطل الدورة الاقتصادية لأفق زمني انتقالي.

هل ستتأثر الفئات الفقيرة والأشد فقرًا وغير المتعلمة والمجتمعات الريفية بحذف الأصفار؟

ستواجه الفئات المكونة من كبار السن أو ذوي الدخل المنخفض أو الأقل تعليمًا صعوبات أكبر في التكيف مع جداول الأسعار الجديدة وعمليات الحساب الذهني،³ ولذلك ستتأثر فئات كبار السن والعاطلون عن العمل وذوو المستويات التعليمية المنخفضة والأسر التي لديها أطفال، والمجتمعات الريفية أكثر من غيرها، مما يرفع المخاطر بارتفاع مستويات الفقر والفئات الهشة في المجتمع العراقي.

هل سياسات التسعير في العراق منضبطة لتحمل تكاليف استبدال العملة؟

يفتقد السوق العراقي إلى نظام تسعير موحد، وهو غير منضبط، باستثناء حالات ضئيلة جداً. وستكون الفجوات السعرية غير قابلة للضبط، خصوصاً إذا ما عمد البائعون إلى إخضاع سلعهم لهوامش ربحية كبيرة غير مدركة مقارنة بمرحلة ما قبل حذف الأصفار،

Review of the Literature, https://www.scirp.org/pdf/me_2023022716361607.pdf

3. Vladimir Otrachshenko et al, Psychological Costs of Currency Transition: Evidence from the Euro Adoption <https://sci-hub.box/10.1016/j.ejpoleco.2016.10.002>

لأن عملية رفع الهوامش السعرية ستكون ضئيلة من حيث المقارنة، إلا أنها كبيرة من حيث القياس.

فلو افترضنا أن سلعة مقومة في السوق بمبلغ 7,500 دينار عراقي قبل حذف الأصفار، سيكون البائع مقيداً برفع سعر السلعة إلى 9,000 أو 10,000 دينار، لأن القيمة المدركة واضحة، إلا أن السلعة نفسها بعد حذف الأصفار ستكون بسعر 7.5 دينار عراقي، ولكن البائع عند رفع القيمة إلى 9 أو 10 دنانير، فإن الزيادة لن تكون مدركة بمقدار كبير، إلا أنه يكون قد حقق مضاربة سعرية فاقت 25% من أصل قيمة السلعة، وهكذا.

ختاماً

إن نجاح عملية استبدال العملة وحذف الأصفار يعتمد على استقرار الاقتصاد الكلي، واستقرار عوامل الإنتاج المحلية، التي هي شبه معطلة حالياً في العراق، والقدرة على الحفاظ على المستوى العام للأسعار، والسيطرة على التضخم، والقدرة على منع المضاربة، وقدرة المستثمرين على التحكم بحركة الاقتصاد، والانضباط المالي في النفقات... وهذه الأمور كلها تشهد حالياً ضعفاً في الاقتصاد العراقي، خصوصاً إذا ما علمنا أن أية خطوة في استبدال العملة تكون جزءاً من إصلاحات اقتصادية كلية أوسع وشاملة للقطاعات الاقتصادية كافة، منها رفع الناتج القومي الإجمالي، وتعزيز الصادرات، وخفض معدلات البطالة والفقر، وهذه الأمور غير موجودة على الإطلاق في المرحلة الحالية.

سينظر المجتمع العراقي إلى التكاليف النفسية والسلوكية من مفهوم يبتعد عن القراءات الفنية للبيانات وسياسات النقد، وقد تتدرج العملية ضمن نظرية المؤامرة، والتي قد يفسرها السكان. وعامل الاستعداد النفسي قد لا يكون مهياً تماماً، كما أن عوامل النفور واردة بهذا الشأن، وتقييم احتمالية المخاطر قد لا تتجه التكاليف النفسية نحو العقلانية في تفسير القرارات، لأنها قد تصل إلى المبالغة في نوايا التحول النقدي، وربما يدخل الوضع الأمني في البلاد في مرحلة المخاطرة.

References:

- Dropping the Zeroes: Between Hope and Reality for Sierra Leone: A Critical Review of the Literature, https://www.scirp.org/pdf/me_2023022716361607.pdf
- Vladimir Otrachshenko et al, Psychological Costs of Currency Transition: Evidence from the Euro Adoption <https://sci-hub.box/10.1016/j.ejpoleco.2016.10.002>



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
